مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

المجلد 39- 4- 2023: 18-35

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 39 -4-2023: 18 -35

أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في رأس المال التنظيمي للبنوك التقليدية في سورية "دراسة حالة بنك بيمو السعودي الفرنسي"

منيه حمدان[1]، أ. د. رشا حمادة[2]

[1]طالبة ماجستير- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.
Munaya.hamdan@damascusuniversity.edu.sy

[2]أستاذ- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.
rasha.hamada@damascusuniversity.edu.sy

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى كشف أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في مستويات رأس المال التنظيمي لبنك بيمو السعودي الفرنسي المدرج في سوق دمشق للأوراق المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث قامت الباحثة بجمع البيانات المالية المنشورة المتعلقة بمستويات رأس المال التنظيمي ومصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة (وفق النموذج الجديد) للفترات الربعية ابتداءاً من الربع الأول لعام 2019 وحتى الربع الثاني من عام 2021 ومن ثم كشف الأثر باستخدام أسلوب التحليل المقارن مع مستويات رأس المال التنظيمي ومصروف الخسائر الائتمانية (وفق النموذج القديم) لبنك بيمو السعودي الفرنسي لفترات ربعية سابقة من 2017-2018 (قبل تطبيق IFRS9)، إضافةً لكشف الأثر باستخدام نموذج انحدار السلاسل الزمنية على برنامج التحليل الإحصائي Eviews واخُتبرت الفرضيات. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 أدى إلى زيادة صافي رأس المال الأساسي TIER1 وصافي رأس المال المساند TIER2 لبنك بيمو السعودي الفرنسي للفترة المدروسة مما سيؤثر بدوره في نسب كفاية رأس المال على اعتبار أن رأس المال التنظيمي يمثل بسط هذه النسب.

الكلمات المفتاحية: المعيار IFRS9، نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، رأس المال التنظيمي، اتفاقية بازل II.

تاريخ الايداع: **2021/11/17**
تاريخ النشر: **2022/3/7**

حقوق النشر: جامعة دمشق -سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

ISSN (online)
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/index/index

The impact of applying the expected credit losses model in accordance to the requirements of IFRS 9 in regulatory capital of traditional banks in Syria
"A case study of Banque Bemo Saudi Fransi"

Munaya Hamdan[1], Prof. Rasha Hamada[2]

[1]Master student, department of accounting, faculty of economics, Damascus university.
Munaya.hamdan@damascusuniversity.edu.sy

[2]Professor, department of accounting, faculty of economics, Damascus university.
rasha.hamada@damascusuniversity.edu.sy

Abstract

This study aimed to reveal the impact of applying the expected credit losses (ECL) model in accordance to IFRS9 in the levels of regulatory capital of Banque Bemo Saudi Fransi listed at Damascus Security Exchange. To achieve the goal of the study, the descriptive analytical method was used, where the researcher collected the quarterly financial data related to the levels of regulatory capital and expected credit losses expense (according to the new model) for the quarterly periods starting from the first quarter of 2019 until the second quarter of 2021 and then the impact has been revealed using comparative analysis method with the levels of regulatory capital and credit loss expense (according to the old model) for Bank Bemo Saudi Fransi for previous quarterly periods from 2017-2018 (before the application of IFRS9), in addition the impact has been revealed using the time series regression model on the statistical analysis program Eviews and the hypotheses were tested. The study concluded that there is a positive impact of applying the ECL model according to the requirements of the IFRS9, which led to an increase in the net core capital TIER1 and the net supplementary capital TIER2 of Banque Bemo Saudi Fransi for the studied period, which in turn will affect in the capital adequacy ratios, given that the regulatory capital represents the numerator of these ratios.

Key words: IFRS9, Expected credit losses model ECL, Regulatory capital, Basel II.

Received: **17/11/2021**
Accepted: **7/3/2022**

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

أولاً: مخطط الدراسة:

المقدمة:

شهد القطاع المصرفي في سورية طوال فترة السنوات الماضية العديد من الأزمات المالية والاقتصادية التي حدّت من نشاطه وأثرت بشكل كبير على نتائج أعماله كالسحوبات الكبيرة من قبل المودعين وتراجع عمليات الإيداع عامة، تعثر نسبة كبيرة من القروض المُقدمة للعملاء بالإضافة لتعليق جميع الاتفاقيات التجارية والصفقات المصرفية الخارجية، ومع إلزام البنوك في سورية بتطبيق IFRS9 اعتباراً من 1 كانون الثاني عام 2019 – بناءاً على قرار مجلس النقد والتسليف في سورية رقم 4/م.ن بتاريخ 2019/2/14 – كان لابد للبنوك أن تأخذ بمؤشرات انخفاض القيمة الحالية والماضية واستخدام التنبؤات المستقبلية عن المخاطر الائتمانية المتعلقة بوضع العميل نفسه بالإضافة لظروف البيئة غير المستقرة عند احتساب مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبذلك من المتوقع أن يكون لهذا التغيير في احتساب مصروف الخسائر الائتمانية الأثر الأكبر في بيئات الأعمال غير المستقرة كبيئة الأعمال السورية مقارنةً مع بيئات الأعمال المستقرة من حيث حجم المخصصات المكونة لقاء المخاطر الائتمانية، وهذا ما قد ينعكس بدوره على مستويات رأس المال التنظيمي للبنوك في بيئة الأعمال السورية على اعتبار أن مصروف الخسائر الائتمانية المتراكم بشكل ربع سنوي في حساب المؤونات المكوّنة لقاء المخاطر الائتمانية يعتبر أحد المكونات الرئيسية لرأس المال التنظيمي، لذا تم دراسة حالة بنك بيمو السعودي الفرنسي المدرج في سوق دمشق للأوراق المالية والذي تم اختياره كونه يحتل المراكز الأولى بين البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من حيث حجم الأصول والتسهيلات الائتمانية المُقدمة للعملاء لكشف هذا الأثر وذلك للفترات الربعية ابتداءاً من الربع الأول لعام 2019 وحتى الربع الثاني من عام 2021.

1-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن عدم كشف أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في رأس المال التنظيمي للبنوك في بيئة الأعمال السورية بشكل عام وبنك بيمو السعودي الفرنسي بشكل خاص، يعني غياب هذه البيانات والمعلومات المتعلقة برأس المال التنظيمي والذي يمثل بسط نسب كفاية رأس المال المفروضة من قبل الجهات الإشرافية، مما قد يؤدي إلى تقديم معلومات غير مكتملة لمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بقدرة البنك على استيعاب الخسائر في حالة الأزمات –وعلى وجه التحديد الأزمات التي تواجه القطاع المصرفي في سورية والتي نذكر منها: الانخفاض الكبير في حجم الودائع لأسباب متعلقة بانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الرغبة في نقل الأموال إلى الخارج والتي أدت بدورها إلى انخفاض كبير في حجم إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المُقدمة للعملاء، بالإضافة إلى ازدياد تأخر المقترضين عن السداد وتعرّض الضمانات في كثير من الحالات إلى التلف أو المبالغة في تقدير قيمتها– وبالتالي عدم معرفة فيما إذا كان البنك المدروس يمتلك رأس مال تنظيمي– بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة– كاف لمواجهة مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها وبالتالي تجنب حدوث المزيد من الأزمات، أم أنه بحاجة إلى زيادة رأسماله أو فرض قيود على توزيعات الأرباح والمكافآت للوفاء بهذه المتطلبات، وبناءً عليه يمكن صياغة تساؤلات الدراسة على النحو الآتي:

1. هل يؤثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في صافي رأس المال الأساسي لبنك بيمو السعودي الفرنسي للفترات الربعية ابتداءً من الربع الأول لعام 2019 وحتى الربع الثاني من عام 2021؟

2. هل يؤثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في صافي رأس المال المساند لبنك بيمو السعودي الفرنسي للفترات الربعية ابتداءاً من الربع الأول لعام 2019 وحتى الربع الثاني من عام 2021؟

1-2 أنموذج الدراسة

متغير مستقل

"تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9"

متغير تابع

"رأس المال التنظيمي لبنك بيمو السعودي الفرنسي"

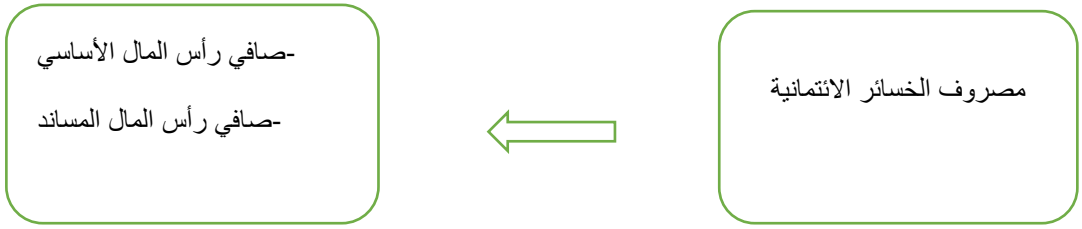

اعتمدت الباحثة على مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة كمتغير مستقل دال على تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك للأسباب الآتية:

يتم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك من خلال المعادلة الآتية:

1. مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)= احتمالية التعثر (PD%)* التعرض عند التعثر(EAD)*الخسارة بافتراض التعثر (LGD%)
2. اعتمدت الباحثة في التحليل على أسلوب التحليل المقارن ما بين مصروف الخسائر الائتمانية المتكبدة وفق متطلبات IAS39 ومصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق IFRS9 وليس الاحتياطيات نظراً لإلزام البنوك قبل تطبيق IFRS9 بالاحتفاظ باحتياطي عام لمخاطر التمويل بقيمة ثابتة تختلف عن قيمة مصروف الخسائر الائتمانية المتكبدة فعلاً، مما قد يضعف بدوره المقارنة ما بين نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة وفق IAS39 ونموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق IFRS9.
3. يشمل بند مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة ما تم تكبده فعلاُ بشكل ربع سنوي في قائمة الدخل لقاء المخاطر الائتمانية للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية والثالثة وبشكل متراكم في بند الأرباح المحتجزة والذي يعتبر أحد مكونات رأس المال الأساسي.

1-3 الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة بين دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الإنكليزية عن كل من المتغير المستقل (تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9) والمتغير التابع (رأس المال التنظيمي) مرتبة ضمن كل نوع من الدراسات من الأحدث للأقدم على النحو الآتي:

الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة (أبودلو،2021)[1] بعنوان "أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) (الأدوات المالية) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية من خلال قائمة الدخل مقاساً بصافي الدخل ومن خلال قائمة المركز المالي مقاساً بالأرباح المحتجزة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالاعتماد على القوائم المالية للشركات عينة الدراسة والتي يبلغ عددها 23 شركة تأمين للفترة من عام 2015 ولغاية 2020. وتم الاعتماد على اختبارات ت للعينات المستقلة لاختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار على قائمة الدخل للشركات عينة الدراسة بينما يكمن الأثر في سنة التطبيق في الأول من كانون الأول لعام 2018 على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة لعام 2018 للشركات عينة الدراسة.

2- دراسة (عمر، 2020)[2] بعنوان "أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية":

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على الحد من مخاطر القروض وتحسين مؤشرات الأداء المالي وقد تم إجراء دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية واستخدام التحليل الإحصائي للبيانات من خلال استخدام برنامج SPSS، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يتمثل أهمها بأن تطبيق المعيار IFRS9 يؤثر على مؤشرات الأداء المالي بصفة عامة، وعلى نسبة الودائع للأصول ونسبة الشريحة الأولى لرأس المال ومعيار كفاية رأس المال ونسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول بصفة خاصة.

الدراسات باللغة الإنكليزية:

3- دراسة (Al-sakinin *et al.*, 2021)[3] بعنوان "أثر المعيار IFRS9 على حجم مخصصات القروض: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2015-2019":

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العوامل التي تؤثر على حجم مخصصات خسائر القروض في البنوك التجارية الأردنية للفترة الممتدة من 2015-2019 وتقييم تأثير تطبيق المعيار IFRS9 على تلك المخصصات حيث تم استخدام تحليل الانحدار للبيانات المجمعة لنموذج الدراسة وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق المعيار IFRS9 ولنسبة القرض ونسبة القروض غ. العاملة ونسبة إجمالي الربح إلى إجمالي الأصول ومعدل ضريبة الدخل على مخصصات خسائر القروض في حين يوجد أثر منخفض نسبياً لنسبة كفاية رأس المال ونسبة رأس المال الأساسي للأسهم العادية على هذه المخصصات.

---

[1] أبودلو، موسى.(2021). **أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية**، رسالة ماجستير. قسم العلوم المالية والمحاسبية. جامعة الشرق الأوسط.عمان:الأردن.ص:123

[2] عمر، رنا.(2020). **أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج: 21، عدد: 4، ص-ص: 134-165. مصر.

[3] Al-sakinin,Al awawdeh,AL awamleh,Qatawneh,Sa'ad,Hanan,&Ismail,Adel.(2021). **Impact of IFRS (9) on the size of loan loss provisions: An applied study on Jordanian commercial banks during 2015-2019**.journal of accounting,volume 7(7),p-p:1901-1910.Growing Science.

4- دراسة (Oino, 2021) 4 بعنوان "رأس المال التنظيمي: الانعكاسات على خلق الائتمان والربحية":

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العوامل التي تؤثر على السيولة في القطاع المصرفي الأوروبي وتحليل تأثير رأس المال التنظيمي على سيولة وربحية هذه البنوك، حيث تم اعتماد نموذج pooled fixed-effects على البيانات المالية ل 179 بنك في الاتحاد الأوروبي للفترة الممتدة من 2008-2019، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنوك التي تمتلك رأس مال تنظيمي أعلى قادرة بشكل أكبر على الإقراض وهذا ما يعزز بدوره الربحية لديها كما أن متطلبات رأس المال المرتفعة للبنوك تؤثر بشكل إيجابي على السيولة لديها.

5-دراسة (Kayani *et al.*,2021)[5] بعنوان " دور رأس المال التنظيمي وهيكل الملكية في خلق السيولة المصرفية: دليل من الاقتصاديات الآسيوية الناشئة":

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير رأس المال التنظيمي وأنماط الملكية في خلق السيولة في الاقتصاديات الآسيوية الناشئة خلال الفترة الممتدة من 2004-2017 حيث تم استخدام تقنية Dynamic Panel data لمعالجة مشكلة التجانس بين متطلبات رأس المال وتكوين السيولة واستمرار العلاقة مع مرور الوقت، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين رأس المال التنظيمي وخلق السيولة المصرفية حيث أن البنوك ذات الحجم الكبير لديها قدرة أكبر على خلق السيولة في حالة الأزمات لسهولة الاقتراض والوصول الى تمويل السوق الخارجي لامتلاكها ميزة السمعة.

6- دراسة (Tamimi *et al.*,2020)[6] بعنوان "النموذج المحاسبي لانخفاض القيمة بموجب IFRS9 وتأثيره على مخصص الخسارة":

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق نموذج انخفاض القيمة بموجب المعيار IFRS9 على مقدار مخصصات خسائر القروض بالاعتماد على البيانات المالية لأكبر البنوك في أوروبا بالإضافة لتسليط الضوء على مكونات نموذج انخفاض القيمة ECL والنماذج المقترحة لاحتساب احتمالية التعثر، حيث تم تحليل البيانات المالية لعينة الدراسة للفترة الممتدة من 2017 -2018 باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وبرنامج MS OFFICE EXCEL، وخلصت الدراسة لعدم وجود أثر جوهري لتطبيق نموذج ECL على حجم مخصصات خسائر القروض للبنوك ذات حجم النشاط الكبير في أوروبا نظراً لامتلاكها تصنيفات ائتمانية عالية ولانخفاض احتمالية تخلف العملاء عن السداد بالإضافة لعدم وجود اختلاف في آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في نفس الدولة في حين تختلف هذه الآلية بين الدول الأوروبية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة أثر تطبيق IFRS9 على نواحي مختلفة للمؤسسات المالية ولمختلف بيئات الأعمال، في حين أتت هذه الدراسة لكشف أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في مستويات رأس المال التنظيمي للبنوك في بيئة الأعمال السورية التي من المتوقع أن يؤثر حجم الأزمات المالية والاقتصادية فيها على مقدار مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة

[4] Oino,Isaiah.(2021). **Regulatory capital: Implications on credit creation and profitability**.cogent economics & finance journal.volume 9.p-p:1-15

[5] Kayani,Akhtar,Yiguo,Yousaf,Ghulan,Yasmeen,&Chen,Tahir.(2021).**The Role of Regulatory Capital and Ownership Structure in Bank Liquidity Creation: Evidence From Emerging Asian Economies**.SAGE open journals.volume 11(2).p-p:1-16.

[6] Tamimi,Ildiko,&oday,orban.(2020). **Accounting Model for Impairment under IFRS 9 and its Impact on Loss Allowance**.European Research Studies journal,volume XXIII,p-p:1259-1277.

المطلوب تشكيله لمقابلة مخاطر الائتمان وذلك بدرجة أكبر من التأثير المتوقع لتطبيق النموذج في بيئات الأعمال المستقرة، وهذا ما قد يؤثر بدوره في مستويات رأس المال التنظيمي للبنوك في سورية وبالتالي على مدى التزامها بمتطلبات رأس المال المفروضة من قبل الجهات التنظيمية المحلية والدولية.

1-4 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تسهم بالكشف عن أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في رأس المال التنظيمي للبنك حالة الدراسة، والذي يمارس نشاطه في بيئة الأعمال المصرفية السورية غير المستقرة والمرتفعة المخاطر، حيث من المتوقع أن تؤثر الأزمات الاقتصادية والمالية التي يواجهها القطاع المصرفي في سورية بشكل مباشر على قيم معاملات المخاطر المُكوّنة لمصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة والمتمثلة بقيمة الرصيد عند التعثر، نسبة الخسارة بافتراض التعثر ونسبة احتمالية التعثر، فإن ازدياد مؤشرات انخفاض قيمة الأدوات المالية في بيئة الأعمال السورية غير المستقرة- كارتفاع معدلات التعثر، المبالغة في تقدير قيمة الضمانات أو حدوث تغييرات جوهرية في قيمتها بالإضافة لانخفاض التصنيف الائتماني للعملاء نتيجة الإفلاس أو الإعسار- من المتوقع أن تؤثر بشكل أكبر في قيمة مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنةً مع بيئات الأعمال المستقرة، وهذا ما بدوره سينعكس على رأس المال التنظيمي للبنوك وعلى مدى قدرتها على تحمل الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة ومقابلة مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها.

1-5 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى كشف أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في مستويات رأس المال التنظيمي لبنك بيمو السعودي الفرنسي وذلك بهدف معرفة فيما إذا كان تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيئة الأعمال المصرفية السورية غير المستقرة- والتي شهدت العديد من الأزمات التي كان لها الانعكاس على مؤشرات انخفاض قيمة الأدوات المالية في هذه البنوك- قد حقق الغرض منه بتفادي الوقوع بالمزيد من الأزمات وذلك من خلال الاعتراف بطريقة حذرة ومبكرة بخسائر انخفاض قيمة الأدوات المالية والأخذ بمؤشرات انخفاض القيمة الماضية والحالية بالإضافة لاستخدام التنبؤات المستقبلية عن وضع العميل نفسه وعن ظروف الاقتصاد عامة، وهذا ما بدوره سيشير إلى مدى قدرة البنك على مواجهة الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة وحماية مصالح المودعين وغيرهم من المستثمرين من خلال الاحتفاظ برأس مال تنظيمي كاف نسبةً إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، أم أن البنك بحاجة إلى اتخاذ إجراءات بديلة للوفاء بهذه المتطلبات كزيادة رأس المال أو فرض قيود على توزيعات الأرباح.

1-6 فرضيات الدراسة

انطلاقا من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها تتمثل فرضيات الدراسة بالآتي:

الفرضية الأولى: يؤثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في صافي رأس المال الأساسي لبنك بيمو السعودي الفرنسي للفترات الربعية ابتداءاً من الربع الأول لعام 2019 وحتى الربع الثاني من عام 2021.

الفرضية الثانية: يؤثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في صافي رأس المال المساند لبنك بيمو السعودي الفرنسي للفترات الربعية ابتداءاً من الربع الأول لعام 2019 وحتى الربع الثاني من عام 2021.

1-7 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال النقاط الآتية:

1. جمع البيانات اللازمة من المكتبات الالكترونية وغير الالكترونية من أبحاث وكتب ورسائل جامعية، فضلاً عن الإصدارات المهنية المتمثلة بمعايير التقرير المالي الدولية IFRS واتفاقية بازل II وقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية، وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة.
2. جمع البيانات المتعلقة برأس المال التنظيمي وفق بازل II ومصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق IFRS9 من البيانات المالية المنشورة لبنك بيمو السعودي الفرنسي للفترات الربعية ابتداءاً من الربع الأول لعام 2019 وحتى الربع الثاني من عام 2021.
3. تحليل مقارن لمستويات رأس المال التنظيمي ومصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة لبنك بيمو للفترات الربعية ابتداءً من الربع الأول لعام 2019 وحتى الربع الثاني من عام 2021 مع مستويات رأس المال التنظيمي ومصروف الخسائر الائتمانية لفترات ربعية سابقة من 2017-2018 (قبل تطبيق IFRS9) باستخدام المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة كالمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.
4. كشف الأثر من خلال استخدام نموذج انحدار السلاسل الزمنية Time series regression model على برنامج التحليل الإحصائي Eviews.
5. تحليل نتائج الدراسة الإحصائية واختبار الفرضيات.
6. وضع النتائج والمقترحات.

1-8 التعريفات الإجرائية:

الخسائر الائتمانية المتوقعة: هي المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية مع اعتبار أن الأوزان المرجحة هي المخاطر ذات الصلة بحدوث تعثر في السداد.

الأداة المالية: هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لإحدى المنشآت والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

المنهج المعياري لقياس مخاطر الائتمان: المنهج الذي يعتمد في قياس مخاطر الائتمان على تقديرات الجدارة الائتمانية التي تصدرها وكالات التصنيف العالمية مثل (S&P, Moody's, Fitch) لمختلف فئات التعرضات.

منهج التصنيف الداخلي لقياس مخاطر الائتمان: المنهج الذي يعتمد في قياس مخاطر الائتمان على التقديرات الداخلية للبنك لمكونات المخاطر المتمثلة بالرصيد عند التعثر، الخسارة عند التعثر واحتمالية التعثر.

الرصيد عند التعثر: المبلغ الذي قد يخسره البنك في حال تخلف العميل عن السداد.

الخسارة بافتراض التعثر: تمثل نسبة مئوية من إجمالي قيمة الرصيد عند التعثر والتي من الممكن أن يخسرها البنك في حال تعثر المقترض.

احتمالية التعثر: احتمالية عدم قدرة المقترض على سداد كامل الالتزام المالي أو جزء منه في تاريخ الاستحقاق المحدد في العقد.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

2-1 انخفاض القيمة وفق متطلبات IFRS9 وأساس تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يُعبّر مفهوم انخفاض القيمة –أو ما يسمى بالإطفاء– عن انخفاض القيمة الحالية للأدوات المالية والتي ينتج عنها خسائر ائتمانية متوقعة بسبب ازدياد الخطر الائتماني لهذه الأدوات، بمعنى أنه عندما يكون مبلغ الأداة المالية المسجل أكبر من المبلغ التقديري القابل للاسترداد فإن ذلك دليل على انخفاض قيمة الأداة المالية مما يتوجب على المنشأة تقدير المبلغ القابل للاسترداد والاعتراف بأية خسائر انخفاض في القيمة[7]، حيث تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 الفرق ما بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها (أي جميع حالات العجز النقدي) مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي أو معدل الفائدة الفعلي المعدّل بالنسبة للأصول المالية منخفضة القيمة عند المنح أو الشراء[8]، وعلى الرغم من عدم إلزام المعيار بطريقة معينة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلا أنه أكد على أن أي طريقة متبعة يجب أن تعكس الأمور الآتية[9]:

- مبلغ غير متحيز ومرجح يتم تحديده من خلال وضع سيناريوهات محتملة تحدد مقدار وتوقيت التدفقات النقدية لنتائج معينة والاحتمالية المقدرة لهذه النتائج.
- القيمة الزمنية للنقود.
- معلومات معقولة ومؤيدة والتي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ التقرير وذلك فيما يتعلق بالأحداث الماضية والظروف الحالية والتوقعات بشأن الظروف المستقبلية.

2-2 النهج العام في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يُعتبر النهج العام من أشهر وأكثر النهج استخداماً من قبل البنوك في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يُصنّف الأدوات المالية ضمن ثلاث مستويات بالاعتماد على مدى تراجع جودتها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي وزيادة احتمالية التخلف عن السداد وفق الآتي[10]:

المستوى الأول: يشمل الأدوات المالية المُنتجة التي تحقق شروط مخاطر الائتمان المنخفضة في تاريخ التقرير، حيث يُحتسب لها مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ويُطبق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة.

المستوى الثاني: يشمل الأدوات المالية التي شهدت انخفاض في جودتها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي، حيث يُحتسب لها مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى كامل عمر الأداة ويُطبق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة.

المستوى الثالث: يشمل الأدوات المالية منخفضة القيمة في تاريخ التقرير مثل الأدوات دون درجة الاستثمار، حيث يُحتسب لها مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى كامل عمر الأداة ويُطبق معدل الفائدة الفعلي على صافي القيمة.

---

[7] حمادة، رشا، وعربيد، نضال،2020، صفحة 47

[8] الهيئة السعودية للمحاسبية القانونين،2020، صفحة 351

[9] EY,2018,P.38-P.43-P.51-52

[10] BDO GLOBAL,2020,P.4-5

2-3 طريقة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنوك:

على الرغم من عدم إلزام المعيار IFRS9 بطريقة محددة لقياس الخسائر الائتمانية واعتبار هذا الأمر تابع لنوع الأداة المالية وطبيعة أنظمة قياس وإدارة المخاطر في البنوك إلا أن معظم البنوك والمنشآت المالية الأخرى تعتمد بشكل أساسي على طريقة احتمالية التعثر (Probability of Default method) والتي تعتمد على معادلة من ثلاث مكونات (Three-Part Formula) وهي كالآتي[11]:

"مصروف الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)= احتمالية التعثر (PD%)* التعرض عند التعثر (EAD)* الخسارة عند التعثر (LGD%)"

وقد أشار مجلس النقد والتسليف في سورية في المادة رقم (8) من تعليمات تطبيق المعيار IFRS9 إلى الأمور المتوجب مراعاتها في حال استخدام الطريقة المستندة إلى احتمال التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر وفق الآتي[12]:

- تحتسب احتمالية التعثر بنسبة 0% على التعرضات تجاه الحكومة السورية وبنسبة 0.05% على التعرضات تجاه المصارف العاملة في سورية، كما يمكن تقدير احتمالية التعثر للتعرضات تجاه البنوك والحكومات من خلال مواءمة وربط درجات التصنيف الائتماني الداخلي بنظام التصنيف المستخدم من قبل أحد وكالات التصنيف الخارجية المعتمدة على ألا تقل احتمالية التعثر للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية عن 0.05% وعن 100% للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة.
- يُقدّر التعرض عند التعثر بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الفوائد المحققة غير المستحقة، في حين يقدر بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس.
- يتم تقدير الخسارة عن التعثر كنسبة من التعرض عند التعثر من خلال الاستناد على البيانات التاريخية المتوفرة لدى البنوك وفي حال عدم كفايتها يمكن للبنك استخدام البيانات الخارجية المستمدة من واقع القطاع المصرفي السوري أو البيانات الخارجية المستمدة من أحد وكالات التصنيف الائتماني الخارجي المعتمدة.

2-4 الهيكل التنظيمي لرأس المال في البنوك بحسب اتفاقية بازل II:

تُطبّق البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية اتفاقية بازل II لاحتساب متطلبات رأس المال وفق قرار مجلس النقد والتسليف في سورية رقم 253/م ن/ب4 لعام 2007، حيث تُقسم قاعدة رأس المال بحسب متطلبات اتفاقية بازل II إلى ثلاثة شرائح المتمثلة برأس المال الأساسي المبني على فرض استمرارية البنك "Going Concern" والقادر على استيعاب الخسائر التي قد تواجهه دون تعطيل عملياته التشغيلية المتمثلة بمنح الائتمان والمساعدة في منع حدوث إفلاس أو تصفية[13]، ورأس المال المساند المبني على فرض عدم استمرارية البنك "Gone Concern" والقادر على استيعاب الخسائر والمساعدة في ضمان حقوق المودعين وكبار الدائنين في حالة دخول البنك بمرحلة الإفلاس أو التصفية[14]، ورأس مال الفئة الثالثة (TIER3 Capital) الذي يتضمن الأدوات المالية المحتفظ بها لغرض وحيد وهو تلبية متطلبات رأس المال لمخاطر السوق، وتتضمن شرائح رأس المال العناصر التالية[15]:

[11] عمر، رنا،2020، ص: 148
[12] مجلس النقد والتسليف، 2019، ص: 33-38
[13] RAMIREZ, JUAN, 2017, p23-24
[14] Tian, Weidong, 2017, p.11
[15] International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank,2020,p84.

- رأس المال الأساسي ويشمل الأسهم العادية والأسهم الممتازة غير متراكمة العوائد، الاحتياطيات المعلنة كالاحتياطيات القانونية، الأرباح المحتجزة، الاقتطاعات من رأس المال الأساسي كاقتطاع الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى والتي لدى البنك مستوى عالي من عدم اليقين بتحقيق أرباح من قيمتها في ظل الظروف المالية المعاكسة.
- رأس المال المساند ويشمل الأسهم الممتازة متراكمة العوائد، القروض المساندة طويلة الأجل والتي لها تاريخ استحقاق لا يقل عن 5 سنوات، الاحتياطيات غير المعلنة التي يتم تشكيلها بعد موافقة الجهات التنظيمية المحلية واحتياطيات إعادة التقييم بعد خصم 55% منها والاحتياطيات العامة للخسائر الائتمانية المحتملة وغير المحددة.
- رأس مال الفئة الثالثة ويشمل القروض المساندة قصيرة الأجل والتي يتم الاحتفاظ بها بموافقة الجهات التنظيمية المحلية ولا يقل تاريخ استحقاقها عن سنتان، وتجدر الإشارة إلى أن البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لا تمتلك هذا النوع من القروض.

2-5 العلاقة ما بين انخفاض قيمة الأدوات المالية ورأس المال التنظيمي في البنوك:

يؤثر المعيار IFRS9 من خلال منهجيته الجديدة في احتساب مخصصات انخفاض قيمة الأدوات المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة في رأس المال التنظيمي وذلك على اعتبار أن تشكيل هذه المخصصات هي بمثابة مصاريف تتحملها البنوك في قائمة الدخل وبشكل ربعي، وبالتالي فإن زيادة هذه المخصصات قد يكون لها الأثر على بند الأرباح المحتجزة المُدرج ضمن رأس المال الأساسي في البنوك[16]، ومن جهة أخرى فإن المعالجة التنظيمية لهذه المخصصات بحسب اتفاقية بازل II تستوجب إدراجها ضمن مستويات رأس المال التنظيمي تبعاً للمنهج المستخدم في قياس مخاطر الائتمان من قبل البنك وفق الآتي[17]:

- في حالة اعتماد المنهج المعياري: يتم إدراج المخصصات العامة والتي تُعرّف على أنها المخصصات المحتفظ بها مقابل الخسائر المستقبلية غير المحددة حالياً والمتاحة لمواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتحقق لاحقاً ضمن رأس المال المساند وبحد أقصى 1.25% من الأصول المرجحة بالمخاطر. وبحسب قرار مجلس النقد والتسليف في سورية رقم (2/183/ص) تاريخ 2019 تُعتبر المخصصات المكوّنة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلة الأولى والثانية من ضمن المخصصات العامة.

- في حالة اعتماد منهج التصنيفات الداخلية: لا يتم التمييز بين المخصصات الخاصة والعامة، في حين يُطلب من البنوك تشكيل مخصصات لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المتطلبات التنظيمية والتي قد تختلف عن المخصصات المكوّنة وفق متطلبات IFRS9 من حيث آلية احتساب مكونات المخاطر والمتمثلة باحتمالية التعثر PD، الخسارة بافتراض التعثر LGD وقيمة التعرض عند التعثر EAD، وفي حال كانت المخصصات المكوّنة وفق المتطلبات التنظيمية أصغر من المخصصات المكوّنة وفق متطلبات المعيار IFRS9، يتم تضمين النقصان بنسبة 50% ضمن TIER1 و50% ضمن TIER2، أما في حال كانت المخصصات المكوّنة وفق المتطلبات التنظيمية أكبر من المخصصات المكوّنة وفق متطلبات المعيار IFRS9، يتم تضمين الزيادة في TIER2 وبحد أقصى 0.6% من الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان.

[16] Arendshorst,Bart,2017 ,P7-8.
[17] Bank for International Settlements-BIS,2018,P.1-2

ثالثاً: الدراسة التحليلية:

يُعتبر بنك بيمو السعودي الفرنسي أول بنك تجاري خاص في سورية، حيث بدء عمله منذ عام 2004 وتم إدراجه في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام 2009، وبعد دراسة البيانات المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تبين أن[18]: بنك بيمو السعودي الفرنسي يحتل المرتبة الأولى بين البنوك التقليدية بحجم الأصول والتسهيلات الائتمانية المُقدمة للعملاء خلال الفترة المدروسة حسب تقرير الوضع التنافسي للبنوك الصادر بموافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، مما قد يجعله من أكثر البنوك تأثراً بتطبيق المعيار IFRS9، لذلك تم جمع بياناته المالية المتعلقة بمستويات رأس المال التنظيمي – والمتمثلة برأس المال الأساسي ورأس المال المساند فقط وذلك على اعتبار أنه لا يمتلك أي أدوات مالية ضمن رأس مال الفئة الثالثة– بالإضافة لمصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك للفترات ابتداءاً من الربع الأول لعام 2019 وحتى الربع الثاني لعام 2021 ومن ثم كشف الأثر باستخدام أسلوب التحليل المقارن ونموذج انحدار السلاسل الزمنية ومن ثم اختُبرت الفرضيات، وتشير الباحثة إلى أنه تم استبعاد بند الأرباح المدورة غير المحققة والتي تشمل فروقات تقييم مركز القطع البنيوي التي يتم إدراجها من قبل البنوك ضمن رأس المال الأساسي وفق قرار مجلس النقد والتسليف في سورية رقم (2/183/ص) تاريخ 6 آذار عام 2019 لكونها قد تعكس نتائج مضللة عند احتساب رأس المال التنظيمي خاصةً للفترة من 2019 ولغاية 2020 والتي شهدت تراجع كبير في قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، كما أن البنوك تعد هذا البند من مصادر الربح التشغيلي وهذا ما يعتبر مخالفاً لمعايير المحاسبة الدولية، بالإضافة لاستبعاد البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لمركز القطع الثابت (البنيوي) من صافي مراكز القطع بكل عملة وذلك عند احتساب مخاطر السوق لمركز القطع الإجمالي الواجب إضافتها إلى مقام نسب كفاية رأس المال من دون استبعاد ما يقابلها من أرباح غير محققة في بسط تلك النسب.

3-1 تحليل متغيرات الدراسة بالاعتماد على الإحصاء الوصفي:

استُخدمت مجموعة من المقاييس الوصفية كالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أكبر قيمة، وأصغر قيمة لجميع المتغيرات المدروسة قبل وبعد إجراء التجزئة لأغراض القيام بتحليل مقارن لمستويات رأس المال التنظيمي ولمصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة لبنك بيمو للفترات الربعية ابتداءاً من الربع الأول لعام 2019 ولغاية الربع الثاني من عام 2021 مع مستويات رأس المال التنظيمي ومصروف الخسائر الائتمانية لفترات ربعية سابقة من 2017-2018 (قبل تطبيق المعيار). وفيما يلي المخرجات التي تم الحصول عليها من برنامج Eviews:

الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة

الفترة	المتغير	أصغر قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
قبل تطبيق المعيار IFRS9	صافي رأس المال الأساسي	5,880,000,000	10,500,000,000	8,030,000,000	1,530,000,000
	صافي رأس المال المساند	435,000,000	908,000,000	751,000,000	188,000,000
	رأس المال التنظيمي	6,480,000,000	11,400,000,000	8,780,000,000	1,660,000,000
	مصروف الخسائر الائتمانية	-420,000,000	65,706,822	-129,000,000	167,000,000

الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة

الفترة	المتغير	أصغر قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
بعد تطبيق المعيار IFRS9	صافي رأس المال الأساسي	-6,280,000,000	13,500,000,000	9,900,000,000	5,960,000,000
	صافي رأس المال المساند	1,510,000,000	3,720,000,000	2,330,000,000	696,000,000
	رأس المال التنظيمي	-2,570,000,000	16,100,000,000	12,200,000,000	5,440,000,000
	مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة	-24,300,000,000	-180,000,000	-8,630,000,000	9,340,000,000

المبالغ بالليرة السورية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

[18]http://www.scfms.sy/ar/declaration-details/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%AC%D8%B1

عند مقارنة الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة في الجدول الأول مع الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة في الجدول الثاني نجد أن متوسط صافي رأس المال الأساسي كان 8,030 مليار ليرة سورية وهو أقل مما أصبح عليه بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة 9,900 مليار ليرة سورية، وأن متوسط صافي رأس المال المساند كان 751 مليون ليرة سورية وهو أقل مما أصبح عليه بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة 2,330 مليار ليرة سورية، وأن متوسط رأس المال التنظيمي كان8,780 مليار ليرة سورية وهو أقل مما أصبح عليه بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة 12,200 مليار ليرة سورية، وأخيراً أن متوسط متغير مصروف الخسائر الائتمانية قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة كان 129- مليون ليرة سورية وأصبح 8,630- مليار ليرة سورية بعد التطبيق.

3-2 اختبار أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في المتغيرات المدروسة:

لاختبار أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9، تم استخدام نماذج الانحدار باعتبار مصروف الخسائر الائتمانية متغيراً مستقلاً، وصافي رأس المال الأساسي وصافي رأس المال المساند متغيرات تابعة بالإضافة لمتغير مستقل DUMMY (الوهمي) الذي سيدل على فترة قبل وبعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بغية اكتشاف التغيرات في تطور السلسلة الزمنية من قبل إلى بعد حدوث بعض التدخلات التي قد تؤثر على المتغير التابع وبالتالي قد تؤثر على النتيجة، حيث يأخذ المتغير الوهمي قيمة 0 لمجموعة قيم رأس المال التنظيمي التي تحقق شرط وقوعها بالمدى الزمني المتمثل بالفترة من الربع الأول لعام 2017 وحتى الربع الأخير من عام 2018 (الفترة قبل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة) وتسمى هذه المجموعة بالقيمة المرجعية reference category بينما يأخذ المتغير الوهمي قيمة 1 لمجموعة قيم رأس المال التنظيمي والتي تحقق شرط وقوعها بالمدى الزمني المتمثل بالفترة من الربع الأول لعام 2019 وحتى الربع الثاني من عام 2021 (الفترة بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة) وذلك وفق الآتي:

3-2-1 أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في صافي رأس المال الأساسي:

لاختبار الأثر، تم استخدام نموذج الانحدار باعتبار مصروف الخسائر الائتمانية والمتغير الوهمي DUMMY متغيرات مستقلة، وصافي رأس المال الأساسي متغيراً تابعاً، وفيما يلي المخرجات التي تم الحصول عليها من برنامج Eviews:

الجدول (3) مخرجات تحليل نموذج الانحدار لاختبار أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في صافي رأس المال الأساسي.

Dependent Variable: صافي رأس المال الأساسي				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8,080,000,000	750,000,000	10.77752	0.0000
DUMMY	5,530,000,000	1,460,000,000	3.796411	0.0018
مصروف الخسائر الائتمانية	0.430192	0.225113	1.911005	0.0753
R-squared	0.456544	Mean dependent var		9,070,000,000
Adjusted R-squared	0.384083	S.D. dependent var		4,550,000,000
S.E. of regression	3,570,000,000	Akaike info criterion		46.98167
Log likelihood	-419.8350	Hannan-Quinn criter.		47.00213
F-statistic	6.300556	Durbin-Watson stat		1.176283
Prob(F-statistic)	0.010321			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي Eviews

بإلقاء نظرة تحليلية إلى الجدول أعلاه نجد أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن قيمة (F-statistic) prob تساوي 0.01032 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 5% وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر وأن النموذج قابل للاعتماد.
- قيمة معامل التحديد R-squared تساوي 45% مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته 45% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع صافي رأس المال الأساسي وبالتالي يوجد عوامل أخرى تؤثر على صافي رأس المال الأساسي بنسبة أكبر وهي 55%.
- مصروف الخسائر الائتمانية ليس له أثر ذو دلالة احصائية نظراً لقيمة p-value لاختبار t-test والتي كانت أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 5%.
- المتغير الوهمي DUMMY له دلالة إحصائية نظراً لقيمة p-value والتي بلغت 0.0018 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 5% مما يعني وجود فرق ذو دلالة إحصائية لصافي رأس المال الأساسي بين قبل وبعد فترة تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب متطلبات المعيار IFRS9.
- قيمة Coefficient للمتغير الوهمي تساوي 5,530,000,000 مما يعني أن متوسط التغير في صافي رأس المال الأساسي بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغ 5.53 مليار ليرة سورية.
- قيمة اختبار Durbin-Watson تساوي 1.17 وهي أكبر من الحد الأدنى لقيمة الاختبار الجدولية البالغة 1.046 وأصغر من الحد الأعلى لقيمة الاختبار الجدولية 1.535 مما يعني عدم القدرة على تحديد خلو النموذج من الارتباط الذاتي بين البواقي من عدمه، لذلك تم الاعتماد أثناء عملية تقدير النموذج على أسلوب HAC (Newey-West) التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي أثناء تقدير النموذج، وفيما يلي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي والتي تظهر أنها تتوزع طبيعياً تبعاً لقيمة اختبار Jarque-Bera عند مستوى دلالة 1%، حيث يمثل المحور الأفقي للمنحنى قيم البواقي ويمثل المحور العامودي تكرار قيم البواقي.

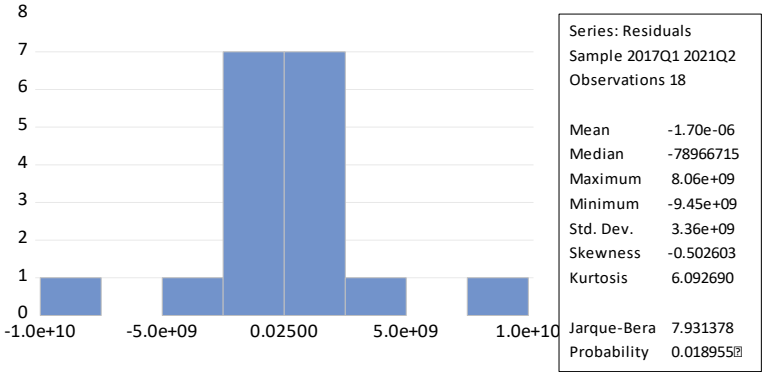

الشكل رقم (1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي Eviews

وبناءاً على المخرجات السابقة يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي للنموذج السابق على النحو الآتي:

$$Y= c + b_1x_1 + b_2x_2$$

$$Y=8,080,000,000+ 5,530,000,000\ X1 + 0.430192\ X2$$

حيث أن:

ثابت معادلة الانحدار :C

ميل الخط المستقيم أو معامل انحدار y على x_1 :b_1

ميل الخط المستقيم أو معامل انحدارy على x_2 : b_2

3-2-2 أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في صافي رأس المال المساند:

لاختبار الأثر، تم استخدام نموذج الانحدار باعتبار مصروف الخسائر الائتمانية، والمتغير الوهمي DUMMY متغيرات مستقلة، وصافي رأس المال المساند متغيراً تابعاً، وفيما يلي المخرجات التي تم الحصول عليها من برنامج Eviews:

الجدول (4) مخرجات تحليل نموذج الانحدار لاختبار أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في صافي رأس المال المساند.

صافي رأس المال المساند: Dependent Variable				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	744,000,000	136,000,000	5.459623	0.0001
DUMMY	1,110,000,000	217,000,000	5.138971	0.0001
مصروف الخسائر الائتمانية	0.055091	0.013754	-4.005577	0.0011
R-squared	0.858603	Mean dependent var		1,630,000,000
Adjusted R-squared	0.839750	S.D. dependent var		963,000,000
S.E. of regression	385,000,000	Akaike info criterion		42.52803
Log likelihood	-379.7523	Hannan-Quinn criter.		42.54849
F-statistic	45.54212	Durbin-Watson stat		1.993670
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي Eviews

بإلقاء نظرة تحليلية إلى الجدول أعلاه نجد أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن قيمة (F-statistic) prob تساوي 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتد 5% وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر وأن النموذج قابل للاعتماد.
- قيمة معامل التحديد R-squared تساوي 85% مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته 85% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع صافي رأس المال المساند وهي نسبة تأثير عالية.
- مصروف الخسائر الائتمانية له أثر ذو دلالة احصائية نظراً لقيمة p-value لاختبار t-test والتي بلغت 0.0011 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 5%.
- المتغير الوهمي DUMMY دال احصائياً نظراً لقيمة p-value والتي بلغت 0.0001 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 5% مما يعني وجود فرق ذو دلالة إحصائية لصافي رأس المال المساند بين قبل وبعد فترة تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب متطلبات المعيار IFRS9.
- قيمة Coefficient للمتغير الوهمي تساوي 1,110,000,000 مما يعني أن متوسط التغير في صافي رأس المال المساند بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بلغ 1.11 مليار ليرة سورية.

•قيمة اختبار Durbin-Watson تساوي 1.199 وهي أكبر من الحد الأعلى لقيمة الاختبار الجدولية 1.535 مما يعني خلو النموذج من الارتباط الذاتي بين البواقي، وفيما يلي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي والتي تظهر أنها تتوزع طبيعياً تبعاً لقيمة اختبار Jarque-Bera عند مستوى دلالة 1%، حيث يمثل المحور الأفقي للمنحنى قيم البواقي ويمثل المحور العامودي تكرار قيم البواقي.

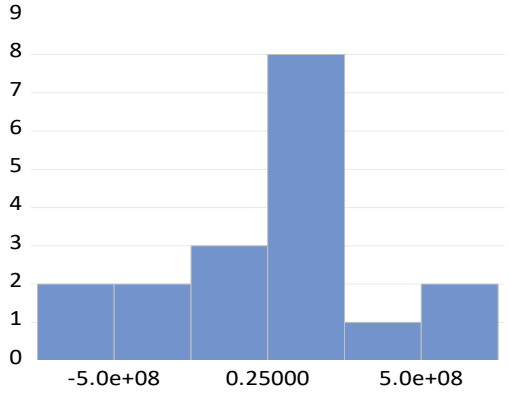

Series: Residuals	
Sample 2017Q1 2021Q2	
Observations 18	
Mean	-3.11e-07
Median	1.04e+08
Maximum	5.70e+08
Minimum	-7.36e+08
Std. Dev.	3.62e+08
Skewness	-0.456399
Kurtosis	2.701888
Jarque-Bera	0.691553
Probability	0.707671

الشكل رقم (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي Eviews

وبناءاً على المخرجات السابقة يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي للنموذج السابق على النحو الآتي:

$$Y= c + b_1x_1 + b_2x_2$$

$$Y=744,000,000+ 1,110,000,000\ X1 + 0.055091\ X2$$

حيث أن:

C: ثابت معادلة الانحدار

b_1: x_1 على y ميل الخط المستقيم أو معامل انحدار

b_2 : x_2 على y ميل الخط المستقيم أو معامل انحدار

3-3 اختبار فرضيات الدراسة:

3-3-1 اختبار الفرضية الأولى التي تنص على: "يؤثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في صافي رأس المال الأساسي لبنك بيمو السعودي الفرنسي للفترات الربعية ابتداءاً من الربع الأول لعام 2019 وحتى الربع الثاني من عام 2021". وبالنظر إلى الجدول رقم (3) نلاحظ أن نموذج الانحدار معنوي ككل نظراً لقيمة prob (F-statistic) والتي بلغت 0.01032 وأن المتغير الوهمي له دلالة إحصائية نظراً لقيمة p-value والتي بلغت 0.0018 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 5%، وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الأولى التي خلصت إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في صافي رأس المال الأساسي لبنك بيمو السعودي الفرنسي للفترة المدروسة.

3-3-2 اختبار الفرضية الثانية التي تنص على: "يؤثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 في صافي رأس المال المساند لبنك بيمو السعودي الفرنسي للفترات الربعية ابتداءاً من الربع الأول لعام 2019 وحتى الربع الثاني من عام 2021". وبالنظر إلى الجدول رقم (4) نلاحظ أن نموذج الانحدار معنوي ككل نظراً لقيمة prob (F-statistic) والتي بلغت 0.00 وأن المتغير الوهمي ومتغير مصروف الخسائر الائتمانية له دلالة إحصائية نظراً لقيمة p-value والتي بلغت 0.0001

و0.0011 على التوالي وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 5%، وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الثانية التي خلصت إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في صافي رأس المال المساند لبنك بيمو السعودي الفرنسي للفترة المدروسة.

النتائج:

1- يوجد أثر إيجابي لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 أدى إلى زيادة صافي رأس المال الأساسي للحالة المدروسة حسب نتيجة نموذج الانحدار الخطي إذ أن المتغير الوهمي الدال على ما قبل وبعد فترة تطبيق المعيار IFRS9 دال إحصائياً ويشير إلى وجود أثر إيجابي للتطبيق.

2- يوجد أثر إيجابي لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق متطلبات IFRS9 أدى إلى زيادة صافي رأس المال المساند للحالة المدروسة حسب نتيجة نموذج الانحدار الخطي إذ أن المتغير الوهمي الدال على ما قبل وبعد فترة تطبيق المعيار IFRS9 ومتغير مصروف الخسائر الائتمانية دال إحصائياً ويشير إلى وجود أثر إيجابي للتطبيق.

3- تتأثر المؤسسات المالية في بيئات الأعمال غير المستقرة كبيئة الأعمال السورية بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق IFRS9 بدرجة أكبر من مثيلاتها في بيئات الأعمال المستقرة، نظراً لازدياد مؤشرات انخفاض قيمة الأدوات المالية في هذه البيئات والتي ستنعكس بدورها بشكل إيجابي على رأس المال التنظيمي لهذه المؤسسات نتيجة لازدياد المؤونات المكونة لقاء المخاطر الائتمانية.

المقترحات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقدم الباحثة المقترحات الآتية:

1- دراسة فيما إذا كان الأثر الإيجابي لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في بنك بيمو السعودي الفرنسي سيبقي على نسب كفاية رأس المال ضمن الحدود الدنيا المطلوبة من قبل الجهات التنظيمية المحلية والدولية أم أن البنك بحاجة لزيادة رأسماله أو فرض قيود على توزيعات الأرباح للوفاء بهذه المتطلبات.

2- البدء بتطبيق اتفاقية بازل III بدلاً من بازل II المُطبقة حالياً من قبل البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في عرض مستويات رأس المال التنظيمي واحتساب نسب كفاية رأس المال نظراً لما قدمته اتفاقية بازل III من متطلبات جديدة لقياس كفاية رأس المال وإعادة عرض هيكلية رأس المال التنظيمي.

3- إلزام البنوك بعرض مستويات رأس المال التنظيمي واحتساب نسب كفاية رأس المال قبل وبعد إدراج بند فروقات تقييم القطع البنيوي لما قد يكون لها من أثر مضلل على مستخدمي القوائم المالية، ولتحديد فيما إذا كان البنوك ملتزمة بالحدود الدنيا لرأس المال المحددة من قبل الجهات التنظيمية الدولية والمحلية بعد تجاهل بند فروقات تقييم القطع البنيوي.

التمويل: هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع Reference

1. عبد الجواد، راضي. (2021). **تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، عدد: 9، ص–ص: 285–321. مصر.
2. حمادة، رشا، وعربيد، نضال. (2020). **محاسبة المنشآت المتخصصة 2**. سوريا. منشورات جامعة دمشق. ص: 424.
3. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين. (2020). **المعايير الدولية للتقرير المالي– المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين**. المملكة العربية السعودية. ص:1311.
4. عمر، رنا.(2020). **أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج: 21، عدد: 4، ص–ص: 134–165. مصر.
5. مجلس النقد والتسليف. (2019). **تعليمات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي 9 ومعيار المحاسبة الإسلامي 30.** سوريا. ص: 58.
6. Arendshorst,Bart.(2017), **The dynamics of IFRS9 on the capital ratios of banks**.master thesis.university of Twente. Netherlands.P 69
7. Ernst& Young.(2018). **Applying IFRS"impairment of financial instruments under IFRS9**.UK. EYGM Limited.P.163
8. BDO GLOBAL.(2020).**IMPAIRMENT IMPLICATIONS OF COVID-19 (IFRS 9 FINANCIAL INSTRUMENTS)**.UK. BDO IFR Advisory Limited.P.10.
9. RAMIREZ,JUAN.(2017). **Handbook of Basel III Capital**.UK. John Wiley & Sons Ltd.P.544.
10. Tian,Weidong.(2017). **Commercial Banking Risk Management "Regulation in the Wake of the Financial Crisis"**. UK. palgrave macmillan.P.429.
11. International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.(2020). **Bank Regulation and Supervision a Decade after the Global Financial Crisis**.USA.P.135
12. Bank for International Settlements-BIS.(2018). **Accounting provisions and capital requirements – Executive Summary**.available at: https://www.bis.org/fsi/fsisummaries/acprov.htm